تحقيق استقصائي

الدروس خارج الفصل .. ممر خفي للنجاح

كيف يمكن أن يتحول النجاح من ثمرة اجتهاد
إلى سلعة تُباع لمن يستطيع دفع ثمنها

المحتويات

المقدمة

الطريق إلى الحقيقة

شهادات تمتد لأكثر من عقد

مناوشات داخل مجموعات واتساب

كيف يتم استقطاب الطلاب

حصص تقوية أم اسئلة امتحانات

بين التلميح والتسريب

من لا يذهب لا ينجح

شهادات من داخل المهنة

الخوف من الظلم

أسر تبحث عن تكافؤ الفرص

معلمون يرفضون الظاهرة

اصوات تفضل الصمت

التعليم أم التجارة ؟

المدرسة تتحدث

شهادة من الميدان

الاطار القانوني

الخدمة الاجتماعية

الطب النفسي

ماذا تقول الأرقام ؟

الخاتمة

بعد يوم دراسي شاق داخل مدرسة خطوة للتعليم الأساسي (اسم مستعار)، عاد معاذ وهو تلميذ في الصف السابع، إلى منزله يحمل معه ما أثار قلق والده، لم يكن الأمر متعلقًا بصعوبة إحدى المواد الدراسية أو بانخفاض مستواه الدراسي، بل بطلب غير معتاد؛ إذ طلب من والده مبلغ 50 دينارًا لحضور حصة خصوصية لمادة يدرسها داخل المدرسة. استغرب الأب قيمة المبلغ، لا سيما أنها المرة الأولى التي يطلب فيها ابنه الالتحاق بدروس خصوصية، وعندما سأله عن السبب، تردد معاذ في البداية، قبل أن يروي لوالدته ما دفعه إلى ذلك. بحسب رواية معاذ، أخبره أحد زملائه في الفصل، ويدعى «يزن» (اسم مستعار)، أن تحسن مستواه الدراسي خلال الفترة الأخيرة يعود إلى حضوره دروسًا خصوصية لدى معلمة المادة نفسها، وأضاف أن هذه الدروس لا تقتصر على شرح المنهج، بل تتضمن (وفق ادعائه) توجيهات حول طبيعة الأسئلة التي قد ترد في الامتحان النهائي، وهو ما دفع معاذ إلى الاعتقاد بأن حضور تلك الدروس قد يمنحه فرصة أفضل لتحقيق نتائج مرتفعة. في ظاهر الأمر، قد تبدو القصة امتدادًا لواقع أصبحت فيه الدروس الخصوصية جزءًا من المشهد التعليمي في ليبيا، إلا أن الشكوى التي تلقاها فريق التحقيق من أحد أولياء الأمور أثارت تساؤلات تتجاوز مجرد اللجوء إلى الدروس الخصوصية، فهل تحولت بعض الدروس الخصوصية إلى وسيلة تمنح أفضلية لطلاب دون غيرهم؟ وهل تستخدم المعرفة المسبقة بطبيعة الامتحانات لاستقطاب الطلاب إلى هذه الدروس؟ أم أن الأمر لا يتجاوز انطباعات وشهادات فردية تحتاج إلى التحقق؟ يسعى هذا التحقيق إلى تقصي حقيقة هذه الادعاءات، من خلال الاستماع إلى أولياء الأمور والطلاب والمعلمين، والاطلاع على اللوائح المنظمة للعملية التعليمية، وتحليل الأدلة المتاحة، للوصول إلى صورة دقيقة تستند إلى الوقائع، بعيدًا عن الاتهامات غير المثبتة. ومن هنا بدأت رحلة هذا التحقيق من فرضية (تستغل بعض المعلمين غياب الرقابة الإدارية لبيع أسئلة الامتحانات تحت غطاء الدروس الخصوصية، مما يتسبب في انهيار المؤسسة التعليمية الليبية وتحويل التعليم إلى سلعة تجارية) .

الطريق إلى الحقيقة

لم يكن الوصول إلى المعلومات اللازمة لإنجاز هذا التحقيق أمرًا يسيرًا بل استغرق العمل عليه قرابة ستة أشهر من البحث وجمع الشهادات والتحقق من المعلومات ومراجعة الوثائق ذات العلاقة فمنذ المراحل الأولى للعمل واجه فريق التحقيق تشكيكًا في إمكانية إثبات الادعاءات المتعلقة باستغلال الدروس الخصوصية كما واجه صعوبات في الحصول على تصاريح لإجراء مقابلات داخل بعض المؤسسات التعليمية الأمر الذي حدّ من إمكانية الوصول المباشر إلى أطراف القضية داخل المدارس وخلال إعداد التحقيق حرص فريق العمل على الحصول على الرأي الرسمي فتواصل مع أحد المسؤولين بوزارة التربية والتعليم الأساسي لعرض نتائج التحقيق والاستماع إلى وجهة نظر الوزارة بشأن ما توصل إليه الفريق وقد أبدى المسؤول في بداية الأمر تعاونًا واستجابة إلا أنه توقف لاحقًا عن الرد على الاتصالات والرسائل رغم تكرار محاولات التواصل معه قبل الانتهاء من إعداد التحقيق الأمر الذي حال دون

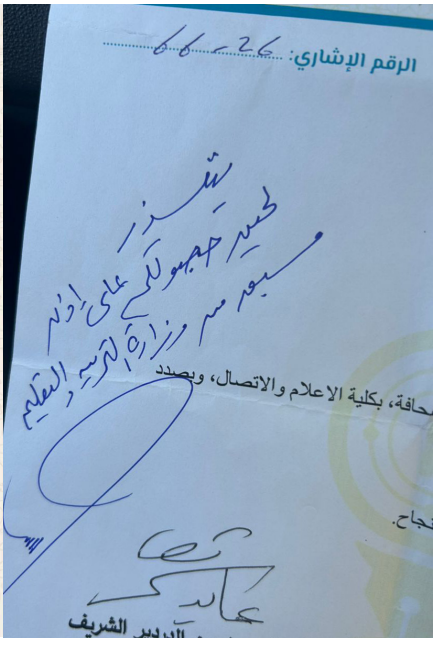

« ارفض احد الجهات الرقابية اعطاء تصريح لاجراء المقابلات »

« عدم التجاوب عند التواصل مع احد لمسؤولين في وزارة التربية والتعليم »

الحصول على تعليق رسمي من الوزارة .
ومع مرور الوقت بدأت ملامح القضية تتضح تدريجيًا وتشابكت الشهادات مع نتائج الاستبيان وآراء المختصين لتقود إلى مؤشرات تستحق مزيدًا من الفحص والتحقق في محاولة للإجابة عن السؤال الرئيس: هل تحولت بعض الدروس الخصوصية من وسيلة دعم تعليمي إلى ممارسة قد تُخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب؟

شهادات تمتد لأكثر من عقد

من عدة بلديات داخل مدينة طرابلس إضافة إلى عدد من المدن الليبية الأخرى جمع فريق التحقيق عشرات الشهادات من طلاب، وأولياء أمور، ومعلمين، في محاولة لرسم صورة أوسع عن هذه الظاهرة وأظهرت الشهادات التي تمكن الفريق من توثيقها أن الادعاءات المتعلقة باستغلال الدروس الخصوصية لم تقتصر على فترة زمنية محددة بل امتدت عبر سنوات طويلة إذ تعود أقدم الشهادات التي حصل عليها فريق التحقيق إلى عام 2012 بينما استمرت الإفادات حتى عام 2026 وهو ما يشير إلى أن هذه الممارسات – وفقًا لروايات المشاركين – ليست وليدة السنوات الأخير ورغم اختلاف المناطق التعليمية والسنوات التي وقعت فيها الأحداث والأشخاص الذين أدلوا بشهاداتهم فإن عددًا من الروايات تشابه في تفاصيله بصورة لافتة إذ تكررت الإشارة إلى قيام بعض المعلمين والمعلمات بدعوة الطلاب إلى حضور دروس خصوصية مقابل مبالغ مالية مع اعتقاد عدد من المشاركين أن هذه الدروس تمنح أفضلية في الامتحانات أو تساعد على معرفة طبيعة الأسئلة المتوقعة ولا تثبت هذه الشهادات بمفردها وقوع مخالفات في جميع الحالات إلا أنها تكشف عن نمط متكرر من الادعاءات يستدعي الفحص والتحقق خاصة مع امتداده عبر أكثر من عقد وتكراره في أكثر من منطقة تعليمية وهو ما دفع فريق التحقيق إلى مواصلة البحث عن شهادات إضافية وتحليلها ومقارنتها فيما بينها .

مناوشات داخل مجموعة واتساب

بعد أسابيع من جمع الشهادات حصل فريق التحقيق على دليل رقمي تمثل في محادثة داخل مجموعة على تطبيق «واتساب» تضم عددًا من أولياء أمور إحدى المدارس الحكومية كشفت المحادثة عن نقاش حاد دار بين عدد من أولياء الأمور عقب احتجاج نفذه مجموعة من الطلاب أمام مكتب مدير المدرسة اعتراضًا – وفق ما ورد في الرسائل – على قيام إحدى معلمات اللغة الإنجليزية برفع قيمة الدروس الخصوصية التي تقدمها خارج المدرسة وبحسب ما ورد في المحادثة فإن عددًا من الطلاب أبلغوا إدارة المدرسة باعتقادهم أن المعلمة كانت تقدم خلال تلك الدروس توجيهات تتعلق بطبيعة أسئلة الامتحان أو بالأجزاء المتوقع التركيز عليها وهو ما دفعهم إلى تنظيم الاحتجاج والمطالبة بالتدخل وفي إحدى الرسائل عبّرت إحدى أولياء الأمور عن استيائها من احتجاج الطلاب قائلة:

ولية أمر

«احنا بالله شن استفدنا من اللي داروه الطلبة لأبلة الإنجليزي؟ ... سكرت راسها وقالت مش راح تأثر على الأسئلة متع الامتحان يوم الثلاثاء... بالله اعطوني أبلة وحدة في الإنجليزي من سنوات الي فاتو ما تعطيش دروس وتأثر على الأسئلة... واحمدوا ربكم هي تاخد في 25 دينار وباقي الأبلات ياخدو في 30 دينار...»

وتشير هذه الرسالة إلى أن الاعتقاد بوجود علاقة بين الدروس الخصوصية والحصول على مراجعات مرتبطة بالامتحانات كان متداولًا بين عدد من أولياء الأمور داخل المجموعة .

كيف يتم استقطاب الطلاب ؟

يروي الطالب السابق «م.أ» أن بعض المعلمات كن يقدمن شرحًا مختصرًا داخل الفصل الدراسي قبل أن يوجهن الطلاب إلى الالتحاق بدروس خصوصية خارج المدرسة مقابل رسوم مالية وبحسب إفادته لم يكن التركيز خلال تلك الدروس ينصب دائمًا على شرح المنهج الدراسي كاملًا بل كان يقتصر في كثير من الأحيان على تحديد الأجزاء التي ينبغي التركيز عليها والإشارة إلى موضوعات يمكن تجاوزها مع التأكيد على أن بعض النقاط ستكون ذات أهمية في الامتحان النهائي ويضيف أن هذا الأسلوب كان يظهر بصورة أوضح مع اقتراب فترة الامتحانات النهائية وهو ما دفع عددًا من الطلاب إلى الاعتقاد بأن حضور تلك الدروس يمنحهم أفضلية مقارنة بزملائهم الذين يكتفون بالحصص المدرسية .

حصص تقوية أم أسئلة امتحانات؟

« الطالبة السابقة ش.ز »

وتسترجع «ش.ز» تجربتها خلال المرحلة الإعدادية بين عامي 2012 و2015 موضحة أن إحدى المعلمات كانت تدعو الطالبات إلى حضور حصص تقوية بعد انتهاء الدوام الرسمي وكان الهدف المعلن من هذه الحصص هو مراجعة المنهج والاستعداد للامتحانات إلا أنها تؤكد أن بعض الأوراق التي جرى توزيعها خلال تلك الحصص تضمنت أسئلة ظهرت لاحقًا – بحسب روايتها – في الامتحانات النهائية وتقول إن هذه التجربة تركت أثرًا طويل المدى على أسلوبها في الدراسة إذ أصبحت تميل إلى البحث عن الأسئلة المتوقعة والتركيز عليها بدلًا من دراسة المقرر الدراسي كاملًا اعتقادًا منها أن ذلك هو الطريق الأسرع لتحقيق النجاح.

بين التلميح والتسريب

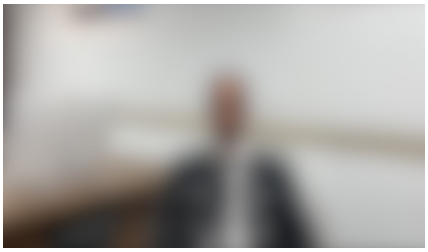

« الطالب السابق ي.ح »

لم تتحدث جميع الشهادات عن تسريب مباشر لأسئلة الامتحانات بل أشار عدد من المشاركين إلى ما وصفوه بـ«التلميح» أو «تقريب» طبيعة الأسئلة ويقول «ي.ح» إن إحدى المعلمات كانت تقدم دروسًا خصوصية مقابل رسوم تراوحت بين 20 و25 دينارًا وكانت – بحسب إفادته – تقترب كثيرًا من صيغة الأسئلة التي ترد في الامتحانات دون أن تعلن عنها بصورة مباشرة كما أشار عدد من الطلاب الذين التقاهم فريق التحقيق إلى أن بعض المعلمين كانوا يقدمون ما يعرف بالأسئلة الاسترشادية وهي أوراق تضم عددًا محدودًا من الأسئلة يُطلب من الطلاب التركيز عليها قبل الامتحان بينما أفادت بعض الشهادات بأن الامتحانات جاءت، في بعض الحالات، مطابقة أو شديدة التشابه مع تلك المراجعات ولا يمكن لهذه الشهادات وحدها إثبات وقوع تسريب فعلي لأسئلة الامتحانات، إلا أن تكرار هذا النمط في أكثر من شهادة دفع فريق التحقيق إلى مواصلة التحقق من مدى صحة هذه الادعاءات.

«من لا يذهب لا ينجح»

وذهبت بعض الشهادات إلى أبعد من ذلك إذ روت «أ.ب» أنها أعادت مادة الرياضيات عام 2019 بعد رفضها الالتحاق بالدروس الخصوصية لدى معلمتها وأضافت أنها اضطرت في العام الدراسي التالي إلى دفع الرسوم المطلوبة وحضور الدروس الخاصة، قبل أن تتمكن من اجتياز المادة والنجاح فيها كما تحدث «س.ج» عن تجربة مشابهة مؤكدًا أنه رسب في إحدى المواد الدراسية بعد رفضه المشاركة في دروس خصوصية كانت تقدمها معلمته مقابل المال وفي مدينة أخرى تحدثت «ر.ع» عن شعورها بوجود تمييز واضح بين الطلاب الذين يحضرون الدروس الخصوصية والطلاب الآخرين، موضحة أن هذا الشعور انعكس سلبًا على ثقتها بعدالة العملية التعليمية .

شهادات من داخل المهنة

ولم تقتصر المقابلات على الطلاب وأولياء الأمور بل شملت أيضًا عددًا من المعلمين بهدف الاستماع إلى وجهة نظر العاملين داخل الميدان التربوي وتؤكد المعلمة «ر.خ» أنها عاصرت حالات كانت فيها بعض المعلمات يمنحن طلابهن أسئلة قريبة من الامتحانات أثناء الدروس الخصوصية، معتبرة أن هذا السلوك يسهم في تكوين جيل يعتمد على الحفظ المسبق أكثر من اعتماده على الفهم والاستيعاب أما المعلمة «م.أ»، فأشارت إلى أن بعض الحالات تحدث بصورة غير مباشرة، من خلال تقديم عدد محدود من الأسئلة مع الإشارة إلى أن جزءًا منها سيكون حاضرًا في الامتحان وفي الوقت ذاته شددت على أن الدروس الخصوصية ليست دائمًا مرتبطة بمثل هذه الممارسات موضحة أن بعض المعلمين يلجؤون إليها بسبب ضيق زمن الحصة الدراسية وكثرة أعداد الطلاب داخل الفصول وتفاوت مستوياتهم التعليمية الأمر الذي يجعل من الصعب استكمال شرح المنهج بالصورة المطلوبة داخل المدرسة .

الخوف من الظلم

ويقول «ع.ص» إنه عانى خلال سنوات دراسته في إحدى المدارس من شعور مستمر بالظلم موضحًا أنه كان يبذل جهدًا كبيرًا في الدراسة بينما يحصل بعض الطلاب الذين يكثر غيابهم عن الحصص الدراسية على درجات مرتفعة ويضيف أن هذا الواقع جعله يشعر بأن الاجتهاد وحده لم يعد كافيًا لتحقيق النجاح وهو ما أثر في دافعيته للاستمرار بنفس الحماس الذي كان يمتلكه في بداية سنوات الدراسة .

أسر تبحث عن تكافؤ الفرص

ومن جانب أولياء الأمور تقول ولية الأمر «ف.ط» إن بعض الأسر أصبحت ترسل أبناءها إلى الدروس الخصوصية ليس رغبة في تحسين مستواهم الدراسي فحسب وإنما خوفًا من أن يحصل غيرهم على أفضلية لا تتوافر لأبنائهم وترى أن غياب الشعور بالعدالة يدفع بعض الطلاب المجتهدين إلى فقدان الحماس تجاه الدراسة عندما يعتقدون أن النتائج قد لا تعتمد على الجهد وحده .

معلمون يرفضون الظاهرة

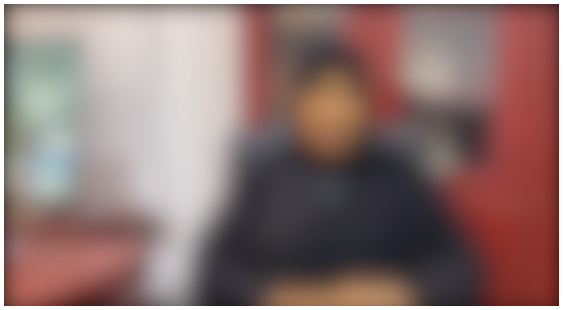

« المعلمة س.أ »

في المقابل تؤكد المعلمة «س.أ» أنها صادفت حالات مشابهة خلال سنوات عملها إلا أنها ترفض بصورة قاطعة منح أسئلة الامتحانات أو أي امتيازات لفئة معينة من الطلاب وترى أن مثل هذه الممارسات تُفقد العملية التعليمية عدالتها لأنها تساوي بين الطالب المجتهد والطالب الذي لم يبذل الجهد نفسه .

أصوات تفضل الصمت

« لقطة شاشة لرد المعلمة أم فارس »

وتقول «أم فارس» وهي معلمة إن الاعتراف بمثل هذه الممارسات أو الكشف عن أسماء المتورطين فيها ليس بالأمر السهل، مضيفة أن الظاهرة - بحسب تقديرها - موجودة لكنها لا تشمل جميع المعلمين وإنما تقتصر على حالات محدودة كما ترى «ث.ك» أن الحديث عن هذه القضية يظل حساسًا مؤكدة أنها لا تستطيع الخوض في تفاصيلها رغم إقرارها بوجود بعض الممارسات التي يقوم بها عدد محدود من المعلمات.

التعليم أم التجارة؟

وتقول المعلمة «ن.أ» إن الدروس الخصوصية تحولت لدى بعض المعلمين إلى وسيلة لتحقيق مكاسب مادية مؤكدة أن المكان الطبيعي لتقديم الدعم التعليمي هو المدرسة وأن الطالب لا ينبغي أن يدفع المال للحصول على حقه في التعلم وترى أن استمرار هذه الممارسات ينعكس سلبًا على صورة المؤسسة التعليمية ويضعف ثقة المجتمع في دورها الأساسي.

المدرسة تتحدث

« المديرة سعاد »

ومن جانب الإدارة المدرسية ترى المديرة «سعاد» أن مجرد تقديم المعلم دروسًا خصوصية خارج المدرسة يثير كثيرًا من التساؤلات لدى أولياء الأمور خاصة عندما يربط بعض الطلاب نجاحهم بحضور تلك الدروس وتوضح أن هناك معلمين يقدمون دعمًا تعليميًا حقيقيًا نتيجة ضيق زمن الحصة الدراسية إلا أن انتشار الاعتقاد بوجود علاقة بين الدروس الخصوصية والحصول على أسئلة الامتحانات جعل كثيرًا من الأسر تنظر إلى هذه الدروس باعتبارها وسيلة لضمان النجاح وتؤكد أن معالجة ضعف التحصيل الدراسي يجب أن تبدأ من داخل المدرسة من خلال استثمار حصص الاحتياط وفترات الاستراحة في دعم الطلاب ذوي المستويات الضعيفة بما يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب ويحد من لجوئهم إلى الدروس الخصوصية .

شهادة من الميدان

وفي إطار البحث عن رؤية الجهات الإدارية المشرفة على العملية التعليمية أجرى فريق التحقيق مقابلة مع مسؤول في مراقبة التعليم بإحدى المدن الليبية تحدث خلالها عن عدد من الممارسات التي قال إنه لاحظها خلال متابعته للعمل الميداني وبحسب المسؤول فإن بعض الحالات التي رصدها لا تتمثل في تسريب مباشر لأسئلة الامتحانات وإنما في إعطاء تنويهات تتعلق بطبيعة الأسئلة خاصة في بعض المواد الدراسية مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات وأضاف أن هذه الممارسات تظهر – وفق ملاحظاته – لدى بعض المعلمات اللواتي لا يتمكن من استكمال المنهج الدراسي خلال العام، سواء بسبب كثرة العطلات أو ضيق الوقت، فيقمن بدعوة الطلاب إلى حضور دروس خصوصية خارج المدرسة بحجة استكمال المراجعة، ثم يمنحن الطلاب الحاضرين أسئلة أو مراجعات محددة تأتي – بحسب إفادته – مطابقة أو شديدة التقارب مع أسئلة الامتحانات النهائية وأشار إلى أن الطلاب الذين يحصلون على هذه المراجعات غالبًا ما يحتفظون بها لأنفسهم، ولا يشاركونها مع زملائهم، باعتبار أنهم دفعوا مقابلًا ماليًا للحصول عليها، وهو ما ينعكس – من وجهة نظره – على مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة ولم يقتصر حديث المسؤول على الدروس الخصوصية، إذ أشار إلى وجود ما وصفه بحالات محدودة من تبادل المصالح بين بعض المعلمين، موضحًا أن هذه الحالات قد تتمثل – بحسب روايته – في اتفاقات غير معلنة بين معلمين يعملون في مدارس مختلفة، بهدف منح معاملة تفضيلية لأبناء بعضهم البعض أثناء التقييم أو الامتحانات واستشهد المسؤول بواقعة قال إنها حدثت مؤخرًا في إحدى المدارس عندما نشأ خلاف بين معلمتين بعد رفض

الإطار القانوني.. ماذا يقول القانون الليبي؟

« الدكتور سراج الدين الكيلاني »

ولفهم الأبعاد القانونية لهذه القضية أجرى فريق التحقيق مقابلة مع الدكتور سراج الدين الكيلاني -رئيس قسم القانون العام بكلية القانون بجامعة طرابلس- الذي أوضح أن المعلم، بوصفه موظفًا عامًا يخضع لمنظومة قانونية متكاملة تحدد حقوقه وواجباته وتفرض عليه التزامات مهنية وأخلاقية تهدف إلى حماية نزاهة العملية التعليمية ويؤكد الكيلاني أن القوانين الليبية المنظمة للتعليم والوظيفة العامة تُلزم المعلم بأداء واجباته وفق معايير مهنية محددة وأن أي استغلال للوظيفة أو منح امتيازات غير عادلة لفئة من الطلاب قد يندرج ضمن المخالفات التأديبية التي تستوجب المساءلة متى ثبت وقوعها ويشير إلى أن القرار رقم (1013) لسنة 2022 بشأن لائحة تنظيم شؤون التربية والتعليم نص صراحة على عدد من المحظورات التي تشمل تقديم الدروس الخصوصية، والغش، والتزوير، والتلاعب بالدرجات، وكل ما من شأنه الإخلال بشرف الوظيفة التعليمية أو المساس بنزاهة العملية التربوية وأضاف أن العقوبات التأديبية المنصوص عليها قد تبدأ بالإنذار أو اللوم أو الخصم من المرتب، وقد تصل، بحسب طبيعة المخالفة وما يثبت بشأنها، إلى الحرمان من الترقية أو العزل من الوظيفة العامة ويرى الكيلاني أن الإشكالية الأساسية لا تتمثل في غياب النصوص القانونية، وإنما في ضعف تطبيقها على أرض الواقع، مؤكدًا أن الحد من هذه الظاهرة يتطلب تفعيل دور الجهات الرقابية، والتزام المؤسسات التعليمية بمتابعة أي تجاوزات، إلى جانب تعاون المجتمع في الإبلاغ عن المخالفات متى توفرت الأدلة التي تثبتها.

الخدمة الاجتماعية.. أزمة ثقة ومنظومة قيم

« الاخصائية الاجتماعية ربيعة قويدر والطبيب النفسي عبدالحفيظ طريش »

ومن الجانب الاجتماعي ترى الأخصائية الاجتماعية ربيعة قويدر أن استمرار مثل هذه الممارسات إذا ثبت وقوعها لا ينعكس فقط على مستوى التحصيل الدراسي بل يمتد أثره إلى العلاقة بين الطالب والمؤسسة التعليمية وتوضح أن شعور الطالب بعدم تكافؤ الفرص يؤدي إلى إضعاف ثقته في المدرسة ويكرس لديه الإحساس بغياب العدالة الأمر الذي قد يؤثر في منظومة القيم التي يكتسبها خلال سنوات الدراسة وتضيف أن النجاح الذي لا يقوم على الاجتهاد يرسخ لدى بعض الطلاب ثقافة «النجاح السريع» ويضعف قيم النزاهة والمسؤولية والاعتماد على الذات مؤكدة أن مواجهة هذه الظاهرة لا تقع على عاتق المدرسة وحدها وإنما تبدأ من الأسرة، مرورًا بالمعلم، وصولًا إلى المؤسسة التعليمية من خلال تفعيل الرقابة وتعزيز القيم الأخلاقية داخل البيئة المدرسية.

الطب النفسي.. العدالة التعليمية أساس بناء الشخصية

أما من الناحية النفسية فيرى الدكتور عبدالحفيظ طريش أن آثار هذه الظاهرة إذا ثبتت لا تقتصر على الجانب الأكاديمي وإنما تمتد إلى البناء النفسي والقيمي للطلاب ويؤكد أن شعور الطالب بغياب العدالة التعليمية أو اعتقاده بأن بعض زملائه يحصلون على امتيازات لا تتاح للجميع، قد يؤدي إلى الإحباط، وفقدان الثقة بالمنظومة التعليمية، وانخفاض الدافعية نحو الاجتهاد كما يوضح أن اعتماد بعض الطلاب على الأسئلة المتوقعة أو المراجعات الخاصة بدلًا من الاعتماد على الفهم والاستيعاب، قد يعزز لديهم الاتكالية، ويضعف ثقتهم بقدراتهم الذاتية، في الوقت الذي يشعر فيه الطالب المجتهد بأن اجتهاده لم يعد العامل الوحيد لتحقيق النجاح وهو ما ينعكس سلبًا على نظرته للتعليم وعلى تكوين شخصيته مستقبلًا .

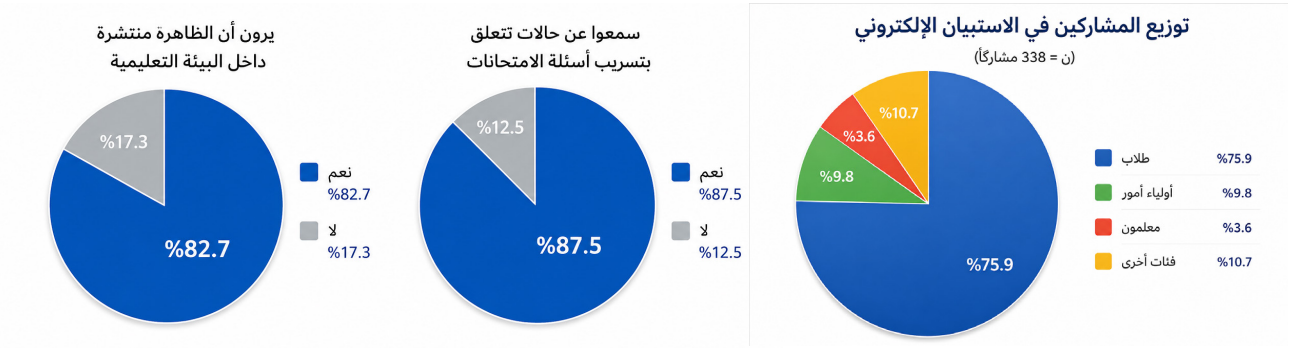

ماذا تقول الأرقام؟

إلى جانب المقابلات أجرى فريق التحقيق استبيانًا إلكترونيًا شارك فيه 338 شخصًا من فئات مختلفة بهدف استطلاع آرائهم حول انتشار الظاهرة وأظهرت النتائج أن 75.9% من المشاركين كانوا من الطلاب فيما مثل أولياء الأمور 9.8%، والمعلمون 3.6%، بينما بلغت نسبة المشاركين من الفئات الأخرى 10.7% كما أظهرت نتائج الاستبيان أن 87.5% من المشاركين أكدوا أنهم سمعوا عن حالات تتعلق بتسريب أو تمرير أسئلة الامتحانات، في حين رأى 82.7% أن هذه الظاهرة منتشرة داخل البيئة التعليمية وتعكس هذه النتائج اتجاهات وآراء المشاركين في الاستبيان ولا تمثل بمفردها دليلًا على وقوع مخالفات في جميع الحالات إلا أنها تعكس حجم القلق المجتمعي المرتبط بهذه القضية وهو ما يتقاطع مع عدد من الشهادات التي جمعها فريق التحقيق خلال مراحل العمل المختلفة .

الخاتمة

بعد أشهر من جمع الشهادات وإجراء المقابلات وتحليل نتائج الاستبيان ومراجعة اللوائح القانونية .. لم تعد القضية بالنسبة لفريق التحقيق مجرد روايات فردية متفرقة بل مجموعة من الإفادات والمؤشرات التي تشابهت في عدد من تفاصيلها رغم اختلاف أصحابها ومناطقهم والفترات الزمنية التي تعود إليها ورغم أن التحقيق لم يتمكن من إثبات وقوع جميع الادعاءات الواردة في الشهادات بصورة قطعية فإن تكرارها وتوافق عدد منها مع نتائج الاستبيان وآراء المختصين يطرح تساؤلات جدية حول واقع الدروس الخصوصية ومدى تأثير بعض الممارسات المرتبطة بها في مبدأ تكافؤ الفرص داخل البيئة التعليمية .

فالطلاب الذين تحدثوا إلى فريق التحقيق اختلفوا في تفاصيل تجاربهم لكنهم اتفقوا على نقطة واحدة وهي أن شعور الطالب بأن النجاح قد يرتبط بالحصول على مراجعات أو أسئلة لا تتاح للجميع يضعف ثقته بعدالة العملية التعليمية ويؤثر في قناعته بأن الاجتهاد وحده هو الطريق إلى النجاح .